الأسبقية لمن في الساحة

جمعة ياسين

سقط نظام صدام يوم 4/9 وبلا رجعة، وكان الحدث الأعم في تاريخ شعبنا، والذي انتظره طويلاً، فغطى على كل معاناة العراقيين من هذا النظام، من قتل وحروب وتعذيب، وحرمان وظلم، وسرقة لخيرات الوطن، وبعثرتها على الحروب وعلى الرتزقة.

وتمضي الشهور التي أعقبت سقوط النظام ثقيلة، كان للواطن يأمل أن يلمس فيها تغيير الكثير والكثير، مما اوجده النظام السابق، وان تقدم فيها الكثير والكثير أيضاً لما يحتاجه الواطن والذي حرمه منه ذلك النظام. ووفره لزبانيته ومرتزقته. ولكن لم يلمس الواطن أي تحسن أو تغيير في كل ما كان يأمله وينتظره، بل حدث العكس، حيث تعقدت الأمور أكثر، وازدادت الأزمات وتفاقمت، وبرزت ظواهر سلبية جديدة وبعيدة عن المجتمع العراقي... كما زادت مخاوف الناس لما ستأتي به الأيام القادمة إن ظلت الأمور على ما هي عليه وبدون وضع الحلول المناسبة والسريعة لها.

وابتداء من أمن الواطن وراحته ومرور أبسط الحاجات اليومية لحياته ومعيشته. والتي يبدو لنا أن لا حلول لها حتى في المستقبل القريب للنظور.

ولكن من أخطر الظواهر السلبية التي ظهرت، والتي أصبحت هاجساً يؤرق الواطنين هي ظاهرة تقدم الانتهازيين والرتزقة من أزلام النظام السابق والنافقين وبضمنهم البعثيون إلى الصفوف الأمامية، وتهافتهم على الحصول واستلام المناصب المهمة والخطيرة في مؤسسات الدولة، وبتطبيق "شعار أسبقية الرور لمن في الساحة"، مشيدين جداراً يمنع الواطن من دخول هذه المؤسسات، أو حتى الاقتراب منها، كما أعادوا النا نظام (ضابط الأمن) السيء الصيت والسمعة في دوائر صدام ولكن بشكل آخر، وأخذوا يتحكمون في رقاب الوظفين وتهديدهم بشتى الوسائل وحولوا هذه المؤسسات إلى اقطاعيات وضياع تخص أحزاباً أو عشائر أو حركات، أو حتى أفراد، رافعين شعار (متضررين) وبأنهم لوحدهم عانوا ما عانوا من نظام صدام، وهم الذين (اسقطوا نظامه) وكل واحد منهم يحمل كتابه (بيمينه) مؤيداً ومختوماً (بثمن) ليتبوأ المنصب الذي يريد، بدءاً من الابناء والأخوة والأقارب (حتى الدرجة الرابعة) ثم العشيرة والحزب والأصدقاء والعارف و(الدافعين) بالتي هي أحسن، مما خلق مشاكل عديدة في هذه المؤسسات ليس المسؤولون فيها بغافلين عنها، وإن كانوا فعلاً غافلين فالمصيبة أعظم، أما الآخرون فعليهم الانتظار في (طابور) له أول وليس له آخر، إلى أجل غير معلوم في هذه الأشهر القليلة، أثرى ناس وجاع ناس، وذهب نظام وجاء شبه نظام، وإن من استلموا السلطة ومؤسساتها نسوا أو تناسوا محنة الناس السابقة ليضيفوا إليها محنة جديدة وتركوا الأمور على ما هي عليه، بل سلموها لمن كانوا فيها ولها من أزلام النظام السابق والرتزقة والانتهازيين، لتسير الأمور من سيء إلى الأسوأ (للقصود) والخطط له والراضن عليه من قبل القوى الحاقدة والتضررة من سقوط نظام صدام في الداخل والخارج. والتي ارتبطت بالنظام الجديد وبالأمريكان وبأساليبها الخاصة وفاتحة فمها لابتلاع كل ما تركه النظام السابق، و(ما تكرم) به الأمريكان على العراق من صدقات وهبات ومكارم.

إننا إذ نضع ذلك أمام الجميع حرصاً منا، بأن لا تظل خيرات العراق نهباً لطغمة معينة وعلى حساب الجميع، وإن لكل مواطن حقه في هذا البلد، وإن الواطنة هي الأساس الذي يجب أن تعتمد في اشغال الوظائف والناصب، وإن تحق حقوق الواطنين الذين عانوا كثير أمن ظلم النظام السابق وتعسفه، وإن نبتعد عن المحسوبية والنسوبية والحزبية والانتهازية وو.. هي العيار في التعيين، بل تكون الكفاءة والقدرة على تولي المهام وممارستها والأخلاق للشهود لها هي العيار لذلك طبقاً لشعار (الشخص الناسب في الكان الناسب) وإن العراق للجميع والجميع للعراق.

ناشطات ومختصون قانونيون: نرفض ونناضل ضد لبننة العراق.
هل من المعقول أن يدعو مجلس الحكم للوحدة الوطنية ويسن قوانين تكرس الطائفية.

المحافظات تحاكي بغداد في المطالبة بإلغاء القرار 137

الناصرية/حسين كريم العامل

> لم يُشرع قانون الأحوال الشخصية بالتفاته من قائد أو مكرمة من سلطان بل جاء تكليلاً لنضال المرأة العراقية الطويل عبر عقود من الزمن وأتت فقراته ونصوص مواده لتضمين الحقوق الأساسية للمرأة والأسرة العراقية وتدعو لما يعزز التفق عليه بين الطوائف الإسلامية بشأن الأهلية للزواج والتفريق والحضانه وكذلك الأمر في ما يتعلق بالطوائف المسيحية حتى أصبح هذا القانون رغم كونه يعود إلى عام 1959 خطوة أساسية في توحيد شمل الأسرة ونبذ الطائفية وتأكيد ما يجمع كل ألوان الطيف العراقي وليس ما يفرقهم وان الغاء القانون والسعي لإصدار قوانين أحوال شخصية متعددة،

واحدة خاصة بالذهب الشيعي وأخرى بالذهب السني وثالثة خاصة بالمانوية ورابعة بالبهائية وخامسة وسادسة... الخ يربك الخطاب السياسي الذي تتبناه كل القوى والحركات السياسية في مجلس لحكم والداعي إلى الوحدة الوطنية وكذلك يشتت تفكير الشرع نفسه. ومجلس الحكم سيجد نفسه بعد فترة من الزمن أمام كم هائل من القوانين كونه فتح هذا الباب وصار من حق كل ملة أو فرقة أن تطالب بقانونها الخاص. وكما يعرف الجميع إن عدد الملل والفرق الإسلامية وحدها يتجاوز السبعين ملة ناهيك عن الطوائف والذاهب الأخرى.

تكريس الطائفية

ولتسليط الضوء على فحوى القرار 137 تواصل لدى استطلاع آراء الختصين وأصحاب الشأن لكن هذه الرة توجهت إلى المحافظات.

الدكتورة سعاد كريم خشيف عضو الجلس الانتقالي في محافظة ذي قار التي رفضت التغيير الجذري أو الإلغاء التام لقانون الأحوال الشخصية وقالت: إن القرار 188 الصادر عام 1959 وما قام به النظام السابق من تعديلات على بعض فقراته لما يخدم سلطته القمعية هو أيضاً حالة مرفوضة.. أما ما يتعلق بالقرار الأخير الذي يحمل الرقم 137 ففيه الكثير من آثار الطائفية الواضحة وهو إجحاف بحق الرأة التي تمكنت من أن تضع بصمات حقوقها على فقرات قانون 1959 ونحن نأمل بالتغيير الايجابي البناء وليس السلبي الهدام لوحدة العراق وهو ما يرمي إليه قانون 137 الذي صدر أخيراً.

أما السيدة وداد كريم عبد الرحيم رئيسة منظمة الرأة العراقية الستقلة وعضو الجلس الانتقالي في محافظة ذي قار فقالت:

-إن كل قانون لا يحترم حق الرأة هو قانون فاشل لأن الرأة تشكل نصف الجتمع وإن أي قانون يجب أن تكون كتابته من لجنة مختصة تشارك فيها الرأة بفاعلية.. والآن لا يوجد دستور فكيف يكتب قانون وإذا علق العمل في هذا القانون هل يوجد بديل؟ وإذا وجد فلماذا لا يعرضونه على الشعب حتى يصوت عليه؟ وأكدت إننا سنتصدى لأي قرار لا يعرض على الشعب بالطرق الصحيحة.

أما الحامي مؤيد النصر الله عضو الجلس الانتقالي في محافظة ذي قار فقد قال:

إن قرار إلغاء قانون الأحوال الشخصية غير ممكن ويجب إعادة النظر فيه، ونحن مع إدخال بعض التعديلات وتطوير قانون الأحوال الشخصية لما يخدم الرأة والجتمع.

أما الحامي محمد رضي عضو لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فقد أكد:

-إن قانون الأحوال الشخصية لعام 1959 قانون منسجم مع عاداتنا وتقاليدنا وأعرافنا وقد راعى في نصوصه حتى الواطنين غير السلمين ونحن لا نؤيد قرار الإلغاء ونطالب بالإبقاء على قانون رقم 188 مع الإمكان تعديل بعض نصوصه إذا اقتضت الضرورة.

القاضي الأول فرقد صالح الشنان قاضي محكمة الأحوال الشخصية كان متعجباً من قيام مجلس لحكم بإصدار القرار 137 وهو يقول أن:

-قانون الأحوال الشخصية النافذ معظم مواده مستمدة من الشريعة باستثناء بعض الفقرات وإن إلغاء هذا القانون لا يخدم الجتمع لأن الكثير من نصوصه جاءت تلبية لضرورات اجتماعية ونحن في ظل قانون 188 سنة 1959 نطبق الفقرات التي تخص كل طائفة على حدة وخاصة في أمور أحكام هذا القانون وإن إلغاء هذا القانون هو تكريس للطائفية ونحن نرفض ذلك فقد جاءت نصوص القانون بما هو متفق عليه بين الذاهب وإن تعديل بعض فقرات القانون أفضل من إلغاء القانون بشكل كامل لأن هذا القانون ينصف بشكل جيد.

ندعو إلى التطوير لا الإلغاء

وطالبت السيدة هيفاء الأمين عضوة رابطة الرأة العراقية في السويد وإحدى الشاركات في الؤتمر التأسيسي لرابطة الرأة في محافظة ذي قار بفصل الدين عن الدولة لكون ذلك يبعد القوانين عن الطائفية والتخريب والأمراض الاجتماعية التي عانى منها الجتمع العراقي.

شارحة قولها بما يلي:

-حينما أقول الجتمع العراقي لا أفصل بين الرجل والرأة وإنما أدعو الرجل لتحقيق العدالة وإن الصراع بين الرجل والرأة هو ضياع وإن دورهما يجب أن ينصب في بناء الأسرة للمجتمع وإن أي فصل بين الرجل والرأة يعني تفكيك الجتمع، وإن ما يعيب الجتمعات العربية هو إن الرجل وحده الذي يسن القوانين دائماً والانحياز واضح في تلك القوانين وإن قانون الأحوال الشخصية لا يمكن إلغاءه لأنه الأساس لتحقيق العدالة وصيانة حقوق الرأة وكنا نأمل أن يطور هذا القانون ويعاد النظر في بعض نصوصه التي تظلم الرأة العراقية الكبيرة ومشاركتها في النضال السياسي الذي يحظى باحترام الجميع، ودعت إلى سن قانون ينصف الرأة ويقدر نضالاتها ويعوضها عما عانته في زمن الدكتاتورية. وأكدت رفضها لتكريس الطائفية عبر القوانين وقالت يجب أن نهتم بالعراق والعراقيين وما يعانونه ونبتعد عن الطائفية.. داعية أعضاء مجلس الحكم والسفير بول بريمر أن يستمعوا الرأي الرأة العراقية قبل أن يصدروا أي قرار وأن يدعوها للمشاركة في صنعه خاصة ما يتعلق بشأنها والعائلة في أقل تقدير.. وهي مع التعديل الإيجابي الذي يكفل حقوق الرأة ويدعو إلى الساواة في الحقوق مثلما يدعو للمساواة بالواجبات..

وقالت: أدعو النساء لعدم التنازل عن حقوقهن وأدعوهن للدفاع عنها. إذ لا يمكن أن يلغى مثل هكذا قانون أساس في حياة الجتمع. وكنا نتوقع من مجلس الحكم أن يجري تعديل للقانون وبشكل إيجابي حتى لا تكون الديمقراطية عبارة عن نكتة. وسوف نعمل كرابطة على فضح ما وراء إلغاء القانون ونسعى لإعداد مشاريع قوانين تخدم الرأة وتصون حقوقها الكاملة.

لبننة العراق

أما العاونة القضائية سميرة قاسم فقالت أن قانون الأحوال الشخصية يضمن حقوق الرأة وإن إلغاءه يضر بالرأة ونحن مع تعديل بعض فقراته لأن إلغاء القانون 188 لسنة 1959 مسألة خطيرة على الرغم من عدم إنصافه للمرأة بشكل كامل لكنه قانون جيد بشكل عام ويتناسب مع الرحلة الحالية.

وقال السيد مثنى محمد سمير العاون القضائي في محكمة الأحوال الشخصية.

-إن قانون الأحوال الشخصية الذي تم إلغاؤه كان يراعي التشريعات الدينية من دون أن يستثير النعرات الطائفية وإن ما أتصوره شخصياً أن مثل هكذا قرارات هو للبننة العراق من خلال تكريس القوانين الطائفية وإن إلغاء قانون الأحوال الشخصية هو الخطوة الأولى في هذا الاتجاه.

أما العاونة القضائية زينب كاظم فقد قالت إن إلغاء القانون هو موقف ضد الرأة. وإن تعديل بعض فقراته لما يخدم الرأة هو الوقف الصحيح ونحن لا نؤيد قرار الإلغاء لأن القانون يراعي وضع الرأة الاقتصادي والاجتماعي ويضمن جزءاً كبير أمن حقوقها الشرعية.

صحفيو ومثقفو الناصرية يستنكرون الاعتداء على مبنى تلفزيون المحافظة

الناصرية/حسين كريم العامل

أصدرت نقابة الصحفيين فرع ذي قار بياناً استنكرت فيه الممارسات غير السؤولة ضد الصحافة والإعلام في الحافظة.. ومنها الاعتداء الأخير الذي تعرضت له دائرة تلفزيون الناصرية من قبل عدد من منتسبي مديرية ماء ذي قار باستخدام الشفلات.

وجاء في البيان: (إننا نقول لن تسول له نفسه أن الصحافة ستبقى هي الرقيب والسلطة الرابعة على كل ما هو مرض أو غير مرض لأبناء الناصرية خاصة وعموم القطر عامة. وسيبقى تلفزيون الناصرية النبر الإعلامي الحر في تصوير كل السلبيات في الحافظة وإننا معه في السراء والضراء).

كما أصدرت رابطة الثقفين في الحافظة بياناً يندد بالممارسات السلبية التي برزت في الآونة الأخيرة مثل الفساد الإداري والنهب للنظم لأموال الشعب وكذلك لهجوم على مبنى التلفزيون في الناصرية من قبل منتسبي مديرية ماء ذي قار واستفحال ظاهرة الاختناقات الرورية في الدينة وتلكؤ السؤولين في إيجاد الحلول لها.

مجالس البلدية الاستشارية في بغداد ندوات لتعريف الواطنين بإجراءات نقل السلطة

بدأت الجالس البلدية الاستشارية في بغداد لقاءات مع الواطنين لتعريفهم بإجراءات نقل السلطة من قوات الاحتلال إلى العراقيين في وقت تستعد فيه الأمم التحدة لإرسال فريق إلى العراق خلال أيام لدراسة مدى إمكانية إجراء انتخابات عامة.

ففي نادي العلوية قرب ساحة الفردوس التي حطم فيها تمثال لصدام يوم سقوط نظامه في التاسع من نيسان الماضي احتشد عراقيون في لقاء مفتوح مع أعضاء الجلس البلدي الاستشاري نوقش خلاله الجدول الزمني لانتقال السلطة والإجراءات الطلوب اتخاذها لتنفيذ اتفاق نقل السلطة الوقع بين سلطة التحالف ومجلس الحكم العراقي منتصف تشرين الثاني الاضي والعلومات التعلقة بالحكومة الانتقالية مثل التواريخ والتوقيتات.

وسيشهد العراق لقاءات أخرى في جميع محافظاته الثماني عشرة في وقت يدور فيه جدل واسع بين الفعاليات السياسية والدينية والشعبية حول إمكانية إجراء انتخابات عامة قبل الثلاثين من حزيران القبل موعد نقل السلطة. ومن جهته قال الرئيس الدوري لجلس الحكم عدنان الباجه جي إنه يتوقع أن ترسل الأمم التحدة فريقاً إلى العراق لعرفة مدى الاستعداد لإجراء الانتخابات بحلول الوعد الحدد لتسليم السلطة للعراقيين. وبحسب الجدول الزمني لنقل السلطة فستعقد في الحادي والثلاثين من أيار القبل مؤتمرات انتخابية في محافظات العراق لاختيار ممثلين من بينهم لتشكيل مجلس وطني انتقالي وفي الثلاثين من حزيران القبل يختار الجلس الوطني رؤساءه وتسلم السيادة للعراق ويحل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف الؤقتة وتنتهي مسؤولية التحالف كقوة احتلال.

وفي الخامس عشر من أذار 2005 تجرى انتخابات مباشرة لانتخاب مؤتمر دستوري يتولى كتابة الدستور الدائم، وفي الحادي والثلاثين من كانون الأول 2005 تجرى انتخابات عامة مبنية على الدستور الجديد لانتخاب حكومة عراقية جديدة تتسلم السلطة وتحل الحكومة الانتقالية.

رابطة المرأة العراقية في فنلندا تطالب بالتراجع عن القرار137

في الوقت الذي يعيش فيه وطننا وشعبنا ظروفاً غير عادية، بعد انهيار النظام الديكتاتوري، وزحيله غير مأسوف عليه، ويزداد تطلع جماهير شعبنا إلى بدء العمل في ظل ظروف جديدة، من أجل البناء وتخليص الوطن مما لحق به من أضرار، والتوجه بثبات لنقل السلطة إلى أيدي العراقيين وترسيخ العملية الديمقراطية وإنهاء الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية والاستقلال، في هذا الوقت جاءت الأنباء بإصدار مجلس لحكم الانتقالي لقراره رقم 137، ليلغي به قانون الأحوال الشخصية الرقم 188 لسنة 1959، مما أثار غضب أبناء الشعب العراقي، وفي مقدمة ذلك النساء العراقيات، اللواتي شعرن بأنهن خذلن بهذا القرار، الذي يحاول إعادة عجلة الزمن إلى الوراء.

إن عضوات ومناصرات رابطة الرأة العراقية في فنلندا، يطالبن كل القوى الديمقراطية والخيرة، بالسعي لإجبار مجلس لحكم للتراجع عن قراره، وعدم الشطب على منجزات الرأة العراقية والحركة الوطنية، التي تحققت بنضالات تضحيات عقود من الزمن. لنوحد جهودنا في العمل من أجل عراق ديمقراطي فيدرالي. عاشت الرأة العراقية في كل مواقع العمل والنضال. النصر للؤزر للديمقراطية والحرية والتقدم.

رئيس الجلس العراقي للسلم والتضامن يلتقي هيئة رئاسة فرع الجلس في بابل

أعضاء مجلس بابل: العراق بيتنا.. ونسعى لتطوير مؤسساتنا لتشمل منطقة الفرات الأوسط

بغداد/ المدى

التقى رئيس الجلس العراقي للسلم والتضامن السيد فخري كريم وفداً يمثل الهيئة الرئاسية لفرع الجلس في محافظة بابل برئاسة السيد علاء لحمامي رئيس الفرع.

وقدم الوفد عرضاً لنشاطاته وفعالياته في الحافظة خلال الدة الاضية، مشيراً إلى الاستجابة الواسعة التي عبرت عنها مختلف الأطياف السياسية في الحافظة تجاه تأسيس الفرع التمثلة في استقطابه لعدد كبير من الناشطين في هذا الجال.

وجرى الحديث حول فعالية الحوار العربية الكردي التي دعا إليها الجلس العراقي للسلم والتضامن، التي من الؤمل أن تقام في مدينة أربيل للمدة من 11-13 من شباط القادم، وأهمية مساهمة وفد من محافظة بابل في هذه الفعالية.

كما تم التطرق إلى توجه هيئة رئاسة الجلس للتحرك نحو الحافظات الأخرى سواء في محافظات الفرات الأوسط (كربلاء والنجف والديوانية) أو الحافظات الأخرى لتشكيل فروع لها.

قد يكون من الغريب أن تسبق مدينة الحلة العاصمة بغداد في أنها كانت النواة الأولى التي انطلقت فكرة إقامة مجلس السلم والتضامن في العراق منذ الخمسينيات، فقد كان عبد الكريم الشطة ويوسف كركوش وسعيد حميد البصير ومجموعة من رجالات الفكر والسياسة الحليين هم الرواد الأوائل في تأسيس أول مجلس من هذا النوع في العراق بعد عام 1958.

كان هذا هو التساؤل الذي طرحناه على خمسة من ممثلي الجلس العراقي للسلم والتضامن / فرع بابل وهم السادة: علاء شاكر لحمامي رئيس الجلس وكامل فاضل علي وبشير حسن وأحمد كيفي وسليم محمد مزعل أعضاء الجلس الذين أشاروا إلى خصوصية مدينة الحلة كونها إحدى الدن العراقية القليلة التي تمثل العراق مصغراً، لأنها جامعة لكل أطياف الجتمع العراقي، وتشكل حالة على بغداد وبين التقاليد الحافظة في النجف، وكأن توسط الحلة الجغرافي بين الدينتين جعلها تحقق بنجاح شروط الحلة الصعبة لتكون مجتمعاً منفتحاً على العصر ومحتفظاً بسماته الأصيلة في آن، وهم يرون أن روح البادرة التي يتميز بها أهالي الحلة تغذيها، فضلاً عن ذلك كله، عوامل تاريخية وحضارية ونفسية.

اللبنة الأولى بسبعة أشخاص

وعن بدايات الشروع بتأسيس مجلس السلم والتضامن في محافظة بابل أوضحوا أن مجموعة تضم سبعة أشخاص شكلوا اللبنة الأولى لتأسيس الفرع، وخلقوا أجواء مهيئة لنجاح هذا العمل، وكان تقبل أهالي الدينة وتشجيعهم على نحو غير عادي. وبعد اتصالات مكثفة مع القر العام للمجلس في بغداد تجمع المؤسسون في يوم 2003/12/6 وقرروا إقامة الؤتمر التأسيسي يوم 2003/12/9 وفي ذلك شخصاً وبالاقتراع السري الباشر تم انتخاب هيكلية الجلس التي تشكلت من..

1- علاء شاكر لحمامي رئيساً للمجلس وعضوية كل من:
كامل فاضل علي نائباً
ومحمد حسن أحمد نائباً
وموسى عبد الأمير ياسين نائباً
وسليم محمد مزعل نائباً
وحسن لطيف جعفر سكرتيراً للمجلس
وعماد حسين علوان أمين صندوق
وباسم عربيي عبود عضواً مالياً

ومعظم أعضاء الجلس - كما يؤكد ممثلوه - ينتمون إلى أحزاب مختلفة تضم أطياف الجتمع الدني، ولكنهم ممثلون فيه بصفتهم الشخصية طبعاً. وبينوا أن صلات وثيقة تربط بين الجلس والأحزاب والنقابات والجمعيات في الحافظة وأن الاتصال والتنسيق مستمران معها. وعن مهام الجلس ذكر ممثلوه بأنه جزء من مؤسسات الجتمع الدني يهدف إلى خلق حالة ونبذ العنف انطلاقاً من مضامين لائحة حقوق الإنسان الصادرة عن منظمة الأمم التحدة، وهم يرفعون شعار (العراق بيتنا).

وأوضح السيد علاء شاكر لحمامي رئيس الجلس أنه تمخض عن الاجتماع التأسيسي الاتفاق على البنود التالية:

-السعي لعقد مؤتمر السلام ودعوة جميع الأحزاب السياسية والوجوه الاجتماعية للمشاركة فيه. وهو يهدف إلى شرح مفاهيم السلم والتضامن وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الأطياف السياسية والاجتماعية.

-السعي لإقامة يوم للتعاون وتشكيل فرق تطوع للتبرع بالدم.

-عمل بوستر يوضح أهداف الجلس.

-وضع خطة إعلامية للتعرف بأهداف الجلس ونشاطاته وفعالياته ودعوة مراسلي الصحف الحلية لغرض التنسيق معهم في هذا الاتجاه.

-دراسة إمكانية إصدار جريدة باسم الجلس وبالتنسيق مع ا العام للمجلس في بغداد.

-تشكيل لجان دائمية ثقافية وإعلامية وعلاقات عامة وتحديد مهامها.

نشاطات تترجم الأهداف

وأجمل الحمامي نشاطات الجلس وفعالياته في الشهر الذي تلا الؤتمر التأسيسي من 2003/12/10 ولغاية 2004/1/10 بالنقاط التالية:

*مشاركة جماهير الحافظة بتظاهرة التنديد بالإرهاب.

*زيارة إدارة محافظة بابل واللقاء مع نائب الحافظ وشرح مبادئ السلم والتضامن وأهداف الجلس، وتقديم مقترحات لتخصيص بناية لقر الجلس أو قطعة أرض.

*زيارة كنيسة مريم العذراء في الحلة وتقديم باقات ورد ومحبة لأبناء الطائفة السيحية بمناسبة عيد الميلاد الجيد والعام الميلادي الجديد.

*زيارة دائرة تقاعد بابل والتدارس مع القائمين عليها في

*زيارة السيد محافظ بابل وعقد اجتماع معه لتابعة قضايا الجلس الملحة، فضلاً عن قضايا عاجلة تهم الواطنين كأزمة الوقود والبنزين والكهرباء والخدمات البلدية.

*تم إجراء لقاءات مع رئيس الجلس وأعضائه من قبل صحف وإذاعات محلية وعالمية بهدف شرح أهداف الجلس وتوجيهاته وتغطية نشاطاته.

*التحرك على أكثر من سعيد لإنجاز مشروع مسرح الطفل القترح إقامته في متنزه مهمل حالياً، وهو يقع مقابل مبنى دائرة زراعة بابل على أن يضم، فضلاً عن ذلك - مركز للتعلم على الكومبيوتر والانترنت، ويمكن أن تصدر عنه مجلة للأطفال تعنى بتثقيفهم وإشاعة روح الديمقراطية وثقافة التسامح بينهم في هذا العمر الكر لتكون جزء أمن رصيدهم الثقافي.

وأكد ممثلو مجلس السلم والتضامن أن في جعبتهم الكثير من الأفكار العلمية تصب في خدمة مجتمع عراقي يطمح إلى التمسك بالديمقراطية من أجل النهوض والتطور، وأنهم مصرون على إنجاحها ولديهم الإرادة الكافية لذلك برغم العوقات الكثيرة التي تواجههم، ومنها شحة الوارد الالية، وعدم حصولهم حتى الآن على مقر للمجلس، كما أن إدارة الحافظة لم تدعمهم بأي شيء حتى الآن على الرغم من أن الجلس يمثل واجهة ثقافية جميلة لدينة الحلة الفيحاء. وعن الصلة التي تربط فرع الجلس في بابل بالقر العام لجلس السلم والتضامن في العراق قالوا إنها صلة لجزء بالكل، وهم يشعرون بأنهم جزء من جسد واحد يحتوي على رأس وأطراف وعيون، وأكدوا أن التنسيق والتكامل قائم بين هذه الأجزاء بالشكل الذي يؤهل هذه النظمة الوطنية الاجتماعية لتحقيق أهدافها لبناء مجتمع عراقي ديمقراطي جديد.